ندوة الامم المتحدة المعنية بمساعدة الشعب الفلسطينى

الجهود الدولية الرامية الى تخفيف الازمة الاقتصادية و الانسا نية الفلسطينية

القاهرة 26و27 نيسان/ابريل 2006

القاهرة 27 نيسان/ ابريل 2006

اختتمت ندوة الامم المتحدة المعنية بمساعدة الشعب الفلسطينى والجهود الدولية لتخفيف الازمة الاقتصادية والانسانية الفلسطينية اعمالها بالقاهرة. ووجه السيد بول بادجى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى ووجه الشكر الى الوكالات والمنظمات التابعة للامم المتحدة والعاملة فى الاراضى الفلسطينية. وأكد على اهمية دعم الامم المتحدة للشعب الفلسطينى حتى الوصول الى حل عادل وشامل للمسألة الفلسطينية. واشار الى اهمية استمرار المساعدات الدولية لتخفيف الوضع الحرج الذى يعيش فيه الشعب الفلسطينى. واشار الى قلق المشاركين فى الندوة من استمرار الوضع الراهن على الارض مما سيؤدى الى انهيار المؤسسات الفلسطينية التى تم تأسيسها خلال عملية السلام.

وأكد رياض منصور ممثل فلسطين ان هذا اللقاء فى القاهرة يعد خطوة نحو مساعدة الشعب الفلسطينى. واضاف ان اللقاء اراد انجاز بعض الاهداف. واول هذه الاهداف هو دعوة ممثلى وكالات الامم المتحدة التى تشارك فى برامج منفذة بالاراضى المحتلة.

وقالت السفيرة نائلة جبر مساعدة وزير الخارجية للعلاقات المتعددة الاطراف، ممثلة الحكومة المضيفة، انها تود فى ختام هذه الاحلقة الدراسية الناجحة ان تشير الى ان مصر تثمن عاليا جهود الامم المتحدة بكافة اجهزتها ومنظماتها لحرصها على تقديم المساعدة والدعم للشعب الفلسطينى، وشددت على اهمية استمرار عمل جميع الآليات والبرامج المعنية بالقضية الفلسطينية بالامم المتحدة فى مواجهة الضغوط التى تمارس لمحاولة دمج أو الغاء بعضها بدعوى الترشيد فى سياق عملية الاصلاح الادارى والمالى الجارية بالمنظمة الدولية.

الجلسة العامة الثانية
دعم الامم المتحدة وجماعة المانحين الدوليين للشعب الفلسطينى

عروض الخبراء

اندرز فانغى مدير العمليات فى الضفة الغربية لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الادنى (الانروا) نقل تحيات كارين ابو زيد المفوضة العامة للانروا وقلقها من منع المساعدات عن الاراضى الفلسطينية. وقال انه اذا لم يحصل العاملون فى السلطة الفلسطينية على رواتبهم فسوف تتدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين بشكل اكبر. واضاف ان الحل واضح فعندما جاء السيد جيمس ولفنسون مبعوث المجموعة الرباعية قال انه يجب ان يكون هناك دعم للنظام الفلسطينيى وزيادة المساعدات وتحرير الاقتصاد الفلسطينى لتلافى الازمة. واضاف ان ممثل البنك الدولى ايضا قال انه يمكن تحرير الاقتصاد الفلسطينى وتنشيط التجارة الفلسطينية دون ان يشكل ذلك اى مخاطر على سرائيل.

ووصف غزة بأنها الضحية الاولى لسياسات الاغلاق المتكرر الاسرائيلية لنقاط العبور. وهناك حوالى 72 الف من العاملين فى قوات الامن والشرطة لم يحصلوا على رواتبهم منذ خمس او ست شهور ومن بين هؤلاء مجموعات ناشطة للغاية او ذات صلة بجماعات ناشطة وتم ادخالهم فى الامن حتى يحصلوا على مرتبات واذا لم يحصلوا على هذه المرتبات فسوف يحاولون العثور طرق اخرى للدخل او العودة الى الانشطة نصف الاجرامية او الاجرامية مما يهدد الامن فى المناطق الفلسطينية. وقال ان هناك فى الضفة ثلاث او اربع "بانتوستان" واوضح انها كلمة مقتبسة من ارئيل شارون رئيس وزراء اسرائيل السابق عندما قال انه يرغب فى تقسيم الضفة الغربية الى ثلاث او اربع "بانتوستانات" مما سوف يعيق اى جهود لمواجهة الازمة المتوقعة فى هذه المنطقة. وقال ان استمرار الوضع الحالى سوف يؤدى الى انهيار السلطة الفلسطينية على نحو مماثل لما حدث فى الاتحاد السوفيتى.

وقال انه يجب ان يكون مفهوما ان وكالات الامم المتحدة والمنظمات الانسانية الاخرى لا يمكن ان تكون سياسيا اولوجستيا بديلا للحكومات. وما تقوم به هو مد خدماتها الى المناطق التى تحتاجها. واضاف انه عندما يكون هناك تفرقة بين الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الانسان نجد ان ما يحدث فى الاراضى الفلسطينية هو كارثة من صنع الانسان نتيجة لقرارات سياسية ادت الى الاحتلال و الذى يؤدى الى ازمات اقتصادية وانسانية واجتماعية خطيرة.

وحذر من العواقب المترتبة على هذه الازمة وقال انه اذا لم يتم سداد اجور العاملين فى السلطة الفلسطينية فسوف يكون هناك وقع خطير للازمة فى يونيو ويوليو القادمين. وسوف يزداد الطلب على قطاع الصحة بنسبة 20% مما سوف يشكل ضغطا على المستشفيات والخدمات الطبيبة بالاراضى الفلسطينية. وهناك حوالى 45 الف تلميذ وتلميذة فى المدارس الفلسطينية واذا عجزت السلطة عن تشغيل هذه المدارس فسوف يتحولون الى مدارس الانروا. ولا توجد اسباب للتفاؤل فالصندوق الحال للانروا ينقصه مليون دولار. وقال ان الحالة قاتمة وليس هناك نور فى نهاية النفق المظلم بل ان العتمة تزداد فى هذا النفق. ان الانروا سوف تواصل العمل انطلاقا من خبراتها التى كونتها على مدى عقود طويلة اضافة الى تفانى العاملين فيها غير ان قدرة الوكالة على العمل فى هذه البيئة الصعبة لها حدود.

جولييت توما مسئولة الاعلام والاتصالات، وحدة الدعوة، مكتب تنسيق الشئون الانسانية فى الامم المتحدة القدس قالت ان مكتب التنسيق يوجد فى القدس الشرقية وبه عدد من الاخصائيين الذين يعملون فى الشئون الانسانية فى جميع انحاء الضفة الغربية. والمكتب يرصد الوضع الانسانى ويقدم تقارير عنه بشكل سنوى لجميع مؤسسات الامم المتحدة والمنظمات الشقيقة كما نقدم مناشدة سنوية موحدة ونقوم بعرض عدد من المشاريع الانسانية للتخفيف عن الشعب الفلسطينى وقالت ان الوضع الصعب الذى يواجهه الفلسطينيون يعود اساسا الى المشكلة فى التنقل والوصول الى الخدمات الرئيسية بسبب سياسات الاغلاق والجدار الفاصل والطرق التى يمنع الفلسطينيون من السفر عليها والمستوطنات. وهناك مشكلة وصول ايضا فى غزة. بينما تقول اسرائيل انها تطبق هذه السياسات لحماية المدنيين الاسرائيليين.

واضافت توما ان جزء كبير من عمل المكتب هو اصدار الخرائط وان هذه الخرائط توضح الى اى مدى تقيد حركة الفلسطينيين. وهناك 505 وسيلة اغلاق تستخدمها اسرائيل مثل الحواجز العسكرية والاسمنتية وغيرها. وهناك وسيلة اغلاق جديدة هى عبارة عن سياج بطول الطريق والذى تقول اسرائيل انه لحماية الطريق على طول مناطق معينة فى الخليل والقدس ونابلس شمال الضفة بينما يستعمل هذا السياج لفصل التنقل الفلسطينى عن الطرق التى يستعملها المستوطنون. وهناك ما يسمى بالخنادق على شكل حفر فى الطريق لمنع تنقل المركبات الفلسطينية فى الضفة وعددها عشر خنادق حول محافظة اريحا بالقرب من القدس. وقد كشف مسح ميدانى ان التنقل من الخليل مثلا الى رام الله قبل الانتفاضة فى عام 2000 كان يستغرق 62 دقيقة واصبح بعد الانتفاضة يستغرق 200 دقيقة.

السيدة فرانسين بكب رئيسة وحدة البحوث والتحليل بمكتب تنسيق الشئون الانسانية فى الامم المتحدة – القدس ، قالت ان هناك تزايد فى سياسات الاغلاق وزيادة فى العمليات العسكرية والتغلغلات وخلال اول اسبوعين من ابريل اطلقت اسرائيل 2415 من المقذوفات المدفعية صوب غزة. كما ان هناك قيود على نقل الافراد والبضائع والمعبر الرئيسى كارنى مغلق منذ يناير الماضى مما نجم عنه اوجه قصور ولم يكن هناك خبز فى غزة. والبعد الثانى هو ازمة الميزانية حيث تحجب اسرائيل حتى الان 60 مليون دولارا ضرائب شهريا اضافة الى 13 مليون دولار من الجهات المانحة اى ما يمثل 75% من ميزانية السلطة الفلسطينية.

وأضافت بكب انه اذا لم يتم تمويل السلطة فسوف يكون هناك انهيار للاقتصاد المحلى كما سينخفض اجمالى الناتج القومى بنسبة 25% ووستصل معدلات الفقر الى 64% فى 2006 و77% فى 2008 . واضافت ان الخطر الذى يحدد عمق الازمة هو الحالة الامنية لان عدم دفع الاجور الى 75 الف من موظفى الامن الفلسطينى ادى لخروجهم فى مظاهرات فى غزة للمطالبة بالمتأخرات. وقد يؤدى هذا الوضع الى زيادة معدلات الجريمة وعمليات الاختطاف. وقد اضطرت الامم المتحدة الى خفض عدد عامليها فى غزة من 70 فردا الى سبعة فقط. كما تعانى الاستثمارات الخاصة من حالة اختناق.

وقالت ان تدخل الامم المتحدة سوف يبطئ من التدهور الحاصل حاليا فى المناطق الفلسطينية لكن هذا لن يوقف المعاناة الانسانية، كما ان استدامة هذا الحل صعب جدا لانه لا يمكن للامم المتحدة والمنظمات الاخرى ان تحل محل السلطة الفلسطينية. والحل هو تحسين امكانيات الوصول الى الضفة ورفع الاغلاق من اجل الوصول الى اسواق الضفة الغربية. وقالت انه يمكن وقف تمويل السلطة الفلسطينية ولكن يجب الاستمرار فى تمويل الفلسطينيين والتمييز بين الاثنين يصعب عمله. واضاف انه من الحتمى العمل مع السلطة الفلسطينية لحل الازمة وتوفير الامن الجيد. وقالت ان الموضوعية مبدأ رئيسى وراء عمل مكتب تنسيق الشئون الانسانية فى الامم المتحدة وهذا معناه توفير المساعدة بغض النظر عن المسائل السياسية وهو ما سيستمر.

السيد محمود الخفيف موظف اقتصادى اول فى وحدة مساعدة وحدة الشعب الفلسطينى بمؤتمر الامم المتحدة حول التجارة والتنمية قال قرار الجمعية العامة رقم 126/60 الصادر فى ديسمبر 2005 اضافة الى قرارات اخرى مماثلة فى الامم المتحدة على مدى سنوات يدعون الى قيام وكالات الامم المتحدة والمجتمع الدولى بمد يد المساعدة للشعب الفلسطينى والتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية عبر المؤسسات الفلسطينية الرسمية ووفقا للاولويات التى تحددها السلطة الفلسطينية.

واوضح ان UNCTAD منظمة تكرس جهودها على افضل نحو من اجل النواحى الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد الفلسطينى، فيما تعلق بصناعة السياسات، وبناء القدرات، والتكوين المؤسسى للقطاعين الخاص والعام. وقد قامت UNCTAD بجهود ملموسة لمساعدة الشعب الفلسطينى انطلاقا من احتياجاته كما تعمل المنظمة حاليا بشكل وثيق على تقديم الدعم التقنى فى مجالات عدة ومنها على وجه الخصوص: بناء ادارة حديثة للجمارك الفلسطينية تتمتع بالسيادة؛ مساعدة وزارة المالية الفلسطينية على تأسيس وتشغيل نظام لتسجيل ومراقبة والتفاوض على الدين العام.؛ تأسيس مجلس الشحن الفلسطينى الذى يهدف الى ترويج التجارة والحلول والاجراءات اللازمة لتسهيل النقل؛ تدريب الصناعات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة لكى تصبح اكثر قدرة على المنافسة والابتكار والربحية بحيث تحقق عائدا ماديا ملموسا وفوريا.

ووقال ان التنمية الفلسطينية تواجه عدة تحديات من بينها ظروف الصراع المعاكسة، القيود المشددة على التنقل، وغياب السيادة الوطنية واجندة اصلاح طموحة ـ ان لم تكن غير واقعية ـ ومساحة تحرك محددودة لادارة الاقتصاد امام السلطة الفلسطينية، واعتمادها المنهجى الحالى على المساعدات الخارجية. واضاف ان هذا يعنى ان اى مرحلة مستقبلية لاعادة التأهيل الاقتصادى و"بناء السلام" فى المنطقة لا يمكنها ببساطة ان تعود الى وضع ما قبل الازمة. وفى نفس الوقت لا يجب التعامل مع المساعدات الانسانية والاغاثة بمعزل عن الاحتياجات التنموية طويلة الامد. ويجب على السلطة الفلسطينية و المجتمع الدولى العمل سويا عبر اطار ورؤية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين تكون قادرة على اغاثة الفقراء من التأثير الرهيب للحصار الاقتصادى وفى نفس الوقت تقليل الاعتماد على الواردات من اسرائيل وتوسيع السوق امام المنتجات الفلسطينية.

واوضح ان السلطة الفلسطينية تعمل بشكل متواصل حاليا على اصلاح المؤسسات العامة التى اقيمت بغرض خدمة الفترة الانتقالية وهى مرحلة الحكم الذاتى بدلا من من تكوين مؤسسات الحكم الوطنية الملائمة. واضاف ان هذا يهدد بأن الدولة التى سوف تنشأ فيما بعد سوف يكون عليها التعامل مع حلول مؤقتة بدلا من استراتيجيات لدولة ذات سيادة كما يراها المجتمع الدولى والشعب الفلسطينى نفسه. وطالب السلطة الفلسطينية بأن تحدد الاهداف والسياسات والؤسسات اللازمة من اجل دولة عصرية وديموقراطية ومستقلة بما فى ذلك "خارطة طريق اقتصادية" تضمن الجمع بين الاحتياجات العاجلة والاهداف الاستراتيجية.

الدكتور امبروجيو ماننتى، رئيس مكتب الضفة الغربية وغزة للمكتب الاقليمى لشرقى البحر الابيض المتوسط فى منظمة الصحة العالمية، قام بإستعراض عدد من الاحصائيات عن الاوضاع الصحية فى الاراضى الفلسطينية وقال ان اكثر من واحد من كل اربعة بين الفلسطينيين يعانى من فقر مدقع. وواحد من كل خمسة يعانى من مشكلات جسدية. و30 % شعروا بأنهم لا يطيقون الحياة ويعانى 46% من الاكتئاب. وابلغ واحد من كل اربعة عن معاناة نفسية من حدة القيود المفروضة عليهم فى عبور الحواجز. وهناك واحد من كل اربعة متضررون بشكل سلبى من قرب المستوطنات منهم و42% لا يعتبرون البيئة التى يعيشون فيها صحية على الاطلاق. وابلغ اربعة من كل خمسة بعدم قدرتهم على دفع فواتيرهم وواحد من كل اربعة لا يملكون نفقات علاج، واربعة من كل خمسة ليس بمقدورهم دفع فواتيرهم والنصف فى خوف من فقدان مأواهم واراضيهم و44% يعانون من امكاينة طردهم من بيوتهم و65% من الاذلال والمهانة على يد الجيش الاسرائيلى وثمانية من كل 10 يتضررون من العمليات العسكرية.

وقال ان حياة الفلسطينيين بالفعل بائسة من وجهة النظر النفسية والبيئية والصورة التى نقلتها لكم من مسح تم اجراؤه فى ديسمبر الماضى وبعد اجراء الانتخابات الفلسطينية اصبحت الصورة اكثر قتامة. وقال ان النظام الصحى تابع للحكومة وسيكون هناك شلل كامل لوزارة الصحة سينجم عنه اجحاف فى توزيع الخدمات الصحية. وبالنسبة للصحة العامة فإن 37% من العاملين فى هذا المجال لم يتلقوا اجورهم وهناك نقص فى العقاقير والمواد الطبية وعجز فى التمويل كما لن يكون هناك اى تدريبات للعاملين فى هذا المجال او توفير للخدمات وسينهار قطاع الصحة العامة. وسوف يتضرر من جراء هذا 65 الف من الاطفال الفلسطينيين نتيجة عدم توافر الامصال اضافة الى 60 الف من النساء الذين فى مرحلة الانجاب ولن يكون لديهم امكانية الوصول الى المستشفيات، وسوف يتضرر 61% من المستشفيات التابعة لوزارة الصحة وسوف يضطر 750 الف من المرضى الى الذهاب الى العيادات الخاصة. كما سيتضرر نحو مليون شخص يذهبون الى المستشفيات للحصول على خدمات الطوارئ.

واضاف ان الفقر والتوتر وعدم توافر المواصلات والدعم والغذاء سوف يؤثر على الصحة العامة، وسيتقوض نظام توفير الخدمات الصحية لغياب التمويل. وقد قامت وزارة الصحة الفلسطينية بتوجيه مناشدة منذ ثلاث شهور ثم منذ اسبوعين بان هناك قصور قدره 1.4 مليون دولار شهريا فى ميزانية الوزارة وهناك رسالة موجهة من وزارة الصحة الى منظمة الصحة العالمية تطلب فيها عقد اجتماع عاجل مع ممثلى الجهات المانحة لمناقشة التردى السريع فى ميدان الصحة العامة والذى يصل الى حافة الهاوية وسيترتب عليه اثار بالغة الخطورة. وطالب بأن يقدم المجتمع الدولى المناصرة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك اسرائيل بسبب الظروف السيئة والهشة لهذا الشعب.

السيدة رنا زقوت موظفة تنسيق متقدمة، مكتب منسق الامم المتحدة الخاص بعملية السلام فى الشرق الاوسط – غزة، تقول ان الاقتصاد الفلسطينى عانى منذ الانتفاضة الثانية من تدهور حاد نتيجة الاغلاق والحصار الذى فرضته الحكومة الاسرائيلية على المناطق الفلسطينية، اضافة الى ارتفاع حاد فى نسبة البطالة والفقر. وقد تزايد التدهور السريع والحاد بعد فوز حركة حماس فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية ومن ابرز مظاهر هذا التدهور الازمة الحادة فى خزينة السلطة الفلسطينية.

وأضافت ان انخفاض العوائد له 3 اسباب وهى ان الجهات المانحة اوقفت المساعدات وتوقف الحكومة الاسرائيلية عن تحويل عائدات الضرائب وهى عائد رئيسى لخزينة الحكومة الفلسطينية، والثالث انخفاض النشاط الاقتصادى وبالتالى انخفاض عائدات الضرائب على المستوى المحلى. وحتى اذا توافرت المساعدات فإن القيود المفروضة على البنوك تمنع وصول المساعدات للشعب الفلسطينى. ولهذا سوف ترتفع البطالة الى نسبة 40% وسوف يرتفع معدل الفقر من 44% الى 77% حسب ارقام صندوق النقد الدولى. واضافت ان مؤسسات الامم المتحدة قامت بتغطية مجالات واسعة انسانية وتنموية اضافة الى المساعدة فى بناء المؤسسات الفلسطينية. وقد ادى التدهور الحالى الى قيام الامم المتحدة بإعادة توجيه الدعم من البعد التنموى الى البعد الانسانى الطارئ.

واوضحت انه فى ظل الظروف الحالية ستقوم منظمات الامم المتحدة بالتركيز على الغذاء والاحتياجات الانسانية الاساسية، مع ضرورة التأكيد على ان منظمات الامم المتحدة لن تحل محل الحكومات فى هذا السياق. واشارت الى ان الشعبين الفلسطينى والاسرائيلى وصلا الى تقاطع طرق مرة اخرى وعلى الطرفين اتخاذ قرارات صعبة وجريئة.

وأكدت على ان الامم المتحدة ستواصل العمل من أجل سلام عادل وشامل لتحقيق دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة. والمجتمع الدولى مطالب بالعمل الجاد من اجل هذا الهدف.

السيد خالد منصور، موظف اعلام اقليمى متقدم، ناطق بإسم المكتب الاقليمى للشرق الاوسط واسيا الوسطى واوروبا الشرقية فى برنامج الاغذية العالمى ، قال ان ما يحدث فى الاراضى الفلسطينية عبارة عن ازمة سياسية والحل المستدام يجب ان يكون سياسيا ايضا لكفالة تدفق الغذاء واستمرار دفع الاجور. ويجب تقديم المساعدة حتى لا يتضور الفلسطينيون جوعا ولا يعانى الاطفال. وقد ترتب على الاغلاق وبناء جدار الفصل اثارا مأساوية وهناك اغلاق حتى على مناطق صيد الاسماك فى غزة كما اثرت انفلونزا الطيور على الاقتصاد الضعيف بالفعل.

وقال ان الوكالة بصفتها معنية بالغذاء تتوقع زيادة عدد الفلسطينيين الذين تقدم لهم الغذاء من غير اللاجئين بنسبة 25% ولن يسمح التمويل بذلك. وعلينا ان نتحلى بالوضوح والجلاء بمعنى ان الاغاثة هى الحل المؤقت والامم المتحدة لا تتمتع بالقدرة ولا التفويض لاستبدال السلطة الفلسطينية والحل محلها. وقال ان هناك 63% عجز وقصور فى تمويل جهود المنظمة فى هذا الاقليم ودعا المانيحين الى التدخل للابقاء على المشاريع للفقراء والمؤسسات المعنية بالضمان الاجتماعى. وقال انه دون المساعدة قد تضطر المنظمة لوقف المساعدات الغذائية لهؤلاء بحلول يوليو/تموز القادم، وهناك ارامل ويتامى واطفال شوارع ومعاقون وكبار سن هؤلاء هم الفئات المستضعفة وافقر الفقراء الذين سيتضررون، وقال انه يخشى انهم يشعرون بيأس وقنوط.

كلمات ممثلى الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظومة الامم المتحدة

ممثل الصين قال ان الصين كعضو دائم فى مجلس الامن تتعاطف كما فعلت دائما مع الشعب الفلسطينى وتحترمه وتكرس نفسها من اجل السلام فى الشرق الاوسط. واضاف ان نتيجة الانتخابات تعكس ارادة هذا الشعب ويجب على المجتمع الدولى ان يحترمها. وقال ان الصين تقدم دعمها للرسالة العادلة للشعب الفلسطينى كما قدمت الدعم والمعونة المادية والبعثات للطلبة الفلسطينيين وبرامج التدريب ولا توجد شروط سياسية على المعونة الصينية. واوضح ان الصين سوف تستمر فى دعم الرئيس عباس وتقديم المعونة سواء عبر الاتصالات الثنائية او عبر الامم المتحدة.

ممثل الاتحاد الافريقى، قال ان الاتحاد لاحظ بقلق التدهور العميق للاوضاع المعيشية فى فلسطين نتيجة استمرار الاحتلال واتباع سياسة التدمير المتعمد للبنية التحتية والزراعية والصناعية والخدمية وفرض القيود على حركة البضائع والاجراءات الاحادية. واشار الى ان الاتحاد الافريقى يضم 53 دولة وانها ان لم تكن تملك المال فهى تملك القدرة السياسية والصوت العالى والوزن الكبير فى الامم المتحدة للتضامن مع الشعب الفلسطينى. وحث الاحتلال على الغاء كل ما من شأنه المساس بكرامة الشعب الفلسطينى ويعرض استقراره الاجتماعى لخطر.

واكد على ضرورة التوصل لحلول عملية لهذا الوضع الخطير وقال ان هذه رسالة من 53 دولة افريقية للعالم الذى يتحدث عن الديموقراطية وخاصة الذين يريدون تركيع الفلسطينيين، بأن السلام فى العالم لن يتحقق ابدا اذا لم يكن هناك سلام فى هذه المنطقة. ودعا الى استمرار تقديم المساعدات للفلسطينيين فى ظل الاجراءات التعسفية الظالمة. وقال ان الوضع خطير واذا دمر الشعب الفلسطينى ومات كله سيكون هناك ذكرى سيئة مثل المحرقة اليهودية التى يعيش عليها الاخرون. هذه محرقة اخرى للفلسطينيين وان افريقيا ضد المحرقة وضد اى محرقة اخرى ومن يسكت عليها فهو يساندها ودعا المجتمع الدولى لايقاف هذا العمل البشع.

ممثل اليمن، قال كل ما تم طرحه فى جلسات المؤتمر يثبت ان الظروف العصيبة والصعبة التى يمر بها الشعب الفلسطينى تتطلب وقفة جادة وعميقة تعبر عن الرغبة فى دعم جهود السلام. ان الهجمات الموجهة ضد الفلسطينيين والحصار والقتل خارج نطاق القانون وتدمير المنازل والاستمرار فى بناء المستوطنات يؤكد بوضوح ما يتعرض له الشعب الفلسطينى من ظلم مجحف. وقال ان بلاده ترفض معاقبة الشعب الفلسطينى على خياره الديموقراطى وان الوضع المتدهور فى الاراضى الفلسطينية سوف يؤدى الى مزيد من التدهور والتشدد وسيجعل السلام بعيد المنال. ودعا لاعادة النظر فى قرار وقف المساعدات عن الفلسطينيين.

ممثل السنغال، قال انه من الضرورى ان تستمر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف فى تعبئة الرأى العام العالمى من اجل دعم حقوق الشعب الفلسطينى. واضاف ان الفلسطينيين يعانون من اغلاق سياسى وكارثة انسانية، وهناك تداعيات مأساوية مترتبة على ذلك. واضاف انه ينبغى على الجهات المانحة ان تكون قادرة على مواصلة المساعدة الانسانية وحسم هذه القضية واطلاق حوار سياسى واعداد البيئة المواتية بما يسمح بإعادة الثقة مرة اخرى. وقال انه ينبغى على الطرفين الالتقاء حول مائدة المفاوضات مرة اخرى وانه لا يمكن لاسرائيل ان تبت فى هذه المشكلة بشكل احادى كما ان هناك توافق عام على انشاء دولة فلسطينية. وقال انه ينبغى على الفلسطينيين ان يحددوا اطارا موحدا يسمح للمجتمع الدولى بتقديم المساعدة من خلاله وان يكون هناك ضمان لدولة فلسطينية وايضا وجود الدولة الاسرائيلية.

الجلسة الختامية

السفيرة نائلة جبر مساعدة وزير الخارجية للعلاقات المتعددة الاطراف، ممثلة الحكومة المضيفة، قالت انها تود فى ختام هذه الاحلقة الدراسية الناجحة ان تشير الى ان مصر تثمن عاليا جهود الامم المتحدة بكافة اجهزتها ومنظماتها لحرصها على تقديم المساعدة والدعم للشعب الفلسطينى، وشددت على اهمية استمرار عمل جميع الآليات والبرامج المعنية بالقضية الفلسطينية بالامم المتحدة فى مواجهة الضغوط التى تمارس لمحاولة دمج أو الغاء بعضها بدعوى الترشيد فى سياق عملية الاصلاح الادارى والمالى الجارية بالمنظمة الدولية. واكدت على اهمية استمرار عمل لجنة حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف وضرورة تعزيز دورها فى اطار الاوضاع الخطيرة والمتردية الراهنة والخاصة بالشعب الفلسطينى

وقالت ان مصر تدعو المجتمع الدولى الى مواصلة مساعداته لتخفيف معاناة الشعب الفلسطينى التى تؤثر على كافة جوانب حياته اليومية. واشارت الى ان وقف المساعدات او بطئها سيؤدى الى تفاقم الاوضاع السيئة التى يعيشها الشعب الفلسطينى والتى تمثل انتهاكا لابسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واضافت انه اذا كان المجتمع الدولى يفخر بإعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة للقرار المنشئ لآلية جديدة لحقوق الانسان وهى المجلس الدولى لحقوق الانسان فإنه من الادعى تقديم الدعم لحماية الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينيى. واكدت على ان مصر ستظل ملتزمة بدعم ومساندة القضية الفلسطينية.

رياض منصور ممثل فلسطين، قال ان هذا اللقاء فى القاهرة يعد خطوة نحو مساعدة الشعب الفلسطينى. واضاف ان اللقاء اراد انجاز بعض الاهداف. واول هذه الاهداف هو دعوة ممثلى وكالات الامم المتحدة التى تشارك فى برامج منفذة بالاراضى المحتلة، ومناقشة هذه البرامج والبحث عن طرق لتطويرها والتنسيق بين هذه البرامج. وهناك هدف اخر وهو العثور على وسيلة لاستمرار التبرعات من الدول المانحة. واعرب عن امله فى ان تكون الندوة قد لعبت دورا فى مساعدة المانحين السابقين على استئناف المساعدات.

السيد بول بادجى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف وجه الشكر الى الذين شاركوا فى الندوة. واعرب عن اسفه لأنه بدلا من مناقشة الخطط القصيرة والطويلة الامد لتنمية الاقتصاد الفلسطينى فإن هذه الندوة ناقشت كيفية الاستجابة السريعة لهذه الازمة المتدهورة. واستعرض ماتم فى الجلسات وقال ان المشاركين شرحوا بالتفصيل التقارير الخاصة بالوضع الاقتصادى والانسانى فى الاراضى الفلسطينية المحتلة بما فى ذلك القدس الشرقية، مؤكدين ضرورة التوسع والاسراع فى تقديم المساعدات للشعب الفلسطينى. واوضح انه تم تذكير المشاركين بالاثار الخطيرة للاحتلال على الحياة اليومية للفلسطينيين بما فى ذلك القطاعات الضعيفة مثل المرأة والاطفال وكبار السن. وحث العالم على التدخل قبل فوات الاوان من اجل منع الاجراءات الاحادية التى تتخذها اسرائيل والضغط من اجل التوصل الى اطار وحل ينهى الصراع.

ووجه الشكر الى الوكالات والمنظمات التابعة للامم المتحدة والعاملة فى الاراضى الفلسطينية. وأكد على اهمية دعم الامم المتحدة للشعب الفلسطينى حتى الوصول الى حل عادل وشامل للمسألة الفلسطينية. واشار الى اهمية استمرار المساعدات الدولية لتخفيف الوضع الحرج الذى يعيش فيه الشعب الفلسطينى. واشار الى قلق المشاركين فى الندوة من استمرار الوضع الراهن على الارض مما سيؤدى الى انهيار المؤسسات الفلسطينية التى تم تأسيسها خلال عملية السلام.